AR

جوليا تشارڤولين مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS يوم الثلاثاء الموافق 28 أكتوبر/تشرين الأول في تمام الساعة 13:15 بالتوقيت العالمي المنسق. يُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها، وتحكُمُها معايير السلوك المتوقعة في ICANN ومدونة السلوك لمشاركي مجتمع ICANN، بالإضافة إلى سياسة مكافحة التحرش في مجتمع ICANN.

خلال الجلسة، سوف تتم قراءة الأسئلة أو التعليقات على مسامع الحاضرين إذا قُدمت بالصورة المناسبة في مربع دردشة برنامج زووم. وستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغة البرتغالية. إذا أردتم التحدث خلال الجلسة، فيرجى رفع أيديكم في برنامج زووم، ولا تنسوا ذكر اسمكم للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة واللغة التي ستتكلمون بها إذا كنتم ستتكلمون لغة أخرى غير الإنجليزية. ونرجو التحدث بوتيرة مناسبة لضمان دقة الترجمة الفورية.

وسوف أحيل الكلمة الآن إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، نيكولاس كاباليرو. شكرًا وإليك الكلمة.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك، جوليا. أهلاً بعودتكم جميعًا. أتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بوقت الغداء في مدينة دبلن الجميلة. يسرني أن أقدم لكم المتحدثين الضيوف اليوم. معنا إدمون تشانغ من شركة DotAsia. ومعنا جو--فان يو، وأتمنى أن يكون نطقي للاسم الأخير صحيحًا، وهو من مركز معلومات الشبكة التايوانية TWNIC. ولا أرى السيد ماكيرموت. حسنًا، أنا أفترض أنه سوف يصل قريبًا. شكرًا جزيلاً. ها نحن ذا. مرحبًا بكم. خذ ما يكفيك من الوقت، لا بأس. كما أن قادة الموضوعات في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لهذا الموضع الهام للغاية بالنسبة لنا، وهو الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS هم مارتينا باربيرو من المفوضية الأوروبية وسوزان تشالمرز من الولايات المتحدة الأمريكية والسيد تومو مياموتو من اليابان. فشكرًا لكم مرة أخرى. وسوف أعطي الكلمة الآن إلى

تومو على وجه التحديد، فسوف يستعرض معنا—سوف يقدم لنا مقدمة وتذكيرًا بالأهداف وكيف سيكون ذلك مرتبطًا بخطة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السنوية، وما إلى ذلك. فإليك الكلمة، تومو.

تومونوري مياموتو شكرًا جزيلاً، حضرة الرئيس. مرحبًا بكم في جلسة الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS للجنة الاستشارية الحكومية GAC. معكم تومو مياموتو من اليابان. هذه الشريحة، حسنًا.

إليكم جدول أعمال هذه الجلسة. بعد مقدمة تعريفية موجزة بالنسبة لي، سوف نتلقى العرض التقديمي للدولة المضيفة من ديكلان. وسوف نتعلم الآن حول الجهود الخاصة بالحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS في إيرلندا. وبعد ذلك سوف نراجع الإحاطة المقدمة حول عملية وضع السياسات، بخصوص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وسوف نقوم بتغطية الجهود في مقابل انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS خارج اختصاص ICANN. وسوف يقدم جو-فان وإيدمون عرضًا تقديميًا حول برنامج الإشعارات الموثوقة بقيادة مركز معلومات الشبكة التايوانية TWNIC ونطاق DotAsia. الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا، شكرًا. اسمحوا لي أن أقدم لكم شيئًا من الخلفية حول مناقشة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. ولعلكم تعلمون أن التعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS أمر هام للغاية بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC. وأعتقد أن العديد من الزملاء هنا يعانون من هذه المشكلة في كل دولة. كما أنها مشكلة كبيرة أيضًا بالنسبة لأصحاب المصلحة وفقًا لما نراه في ICANN هذه، والعديد من الجلسات المتعلقة بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. إذن، استنادًا إلى عقد ICANN، أي اتفاقية السجل واتفاقية اعتماد أمناء السجلات المعدلة في العام الماضي، 2024، يجب على سجلات وأمناء سجلات gTLD الرد على تقارير وبلاغات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS الموجبة لاتخاذ إجراء ضدها.

ما يتعين علينا الإشارة إليه هو أن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من حيث تعريف ICANN محدود للغاية. وهي على وجه التحديد البرمجيات الضارة وشبكة بوت نت والتصيُّد والاستدراج والبريد غير المرغوب باعتبارها آلية تنفيذ. وأنا أعلم أن العديد من

الدول لديها مشكلات متعددة فيما يخص الانتهاك ومن الممكن أن تكون [النظام]، احتيال العملات المشفرة وربما التعاون مع جهات إنفاذ القانون. على سبيل المثال، في اليابان، فإن مشكلة قرصنة المانغا تمثل مشكلة كبيرة، وتحظى بالعديد من مئات الملايين من خلال الوصول والاطلاع عليها شهريًا وبانتظام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المشكلة تقع خارج نطاق السياسات في ICANN.

وتتولى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC منهجية ثنائية الأطراف في هذا الموقف، وفقًا لما تم الإفصاح عنه في الخطة السنوية التي ناقشناها بداية الأسبوع الحالي. في البداية قمنا بتطور الأعمال الخاصة بالسياسات والتي تستند إلى تعريف ICANN الحالي بخصوص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. ما يتعين علينا الاهتمام به هو الإطار الزمني. إننا نريد تنفيذ سياسة جديدة قبل تفويض نطاقات gTLD الجديدة. وثانيًا، سوف نعلم على بناء القدرات فيما يخص الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، بما في ذلك مشاركة أفضل الممارسات. وقد يساعدنا ذلك المبادرة التطوعية المتقدمة في تناول كل منطقة ذات اختصاص ومجتمعات ممتدة للتعامل مع مشكلات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، مع ضرورة اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير. الشريحة التالية من فضلك.

وقد يتذكر البعض منكم هذا المخطط. فهذا يوضح لنا المشهد العام للمجتمعات ذات الصلة. فالمربع المعروض باللون الأخضر يبين لنا نطاق عقد ICANN، وهو كما قلت لكم محدود نسبيًا. كما أن التعريف [يتعذر تمييز الصوت]، والعلاقات فقط بين ICANN والأطراف المتعاقدة. وعلى الرغم من ذلك، فإنها ملزمة من الناحية التعاقدية، فهي إذن قوية. ومن ثم فإن ما نستهدفه هنا هو تنفيذ تدابير فعالة على أن تكون في الوقت المناسب. وبمعنى آخر، قبل تفويض نطاقات gTLD الجديدة.

وبالطبع فإننا بحاجة للنظر في التدابير المعروضة في المربع الأزرق أو المربع الأحمر في المجتمعات الأوسع بين السجلات وأمناء السجلات ومشغلي نطاقات ccTLD، والتعاون بين الشركاء الممتدين. الشريحة التالية من فضلك. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟ شكرًا جزيلاً.

فهذا إذن هو المسار الذي سلكناه إلى الآن وصولاً إلى مناقشة عملية وضع السياسات الحالية. فهذا ضمن اختصاص ICANN. ولتنفيذ السياسة [يتعذر تمييز الصوت]، فقد ناقشنا

عمليات وضع السياسات ضيقة النطاقات. وتوضح هذه الشريحة بعض العناصر. في البداية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أعتقد أن العديد منا قد تم تذكيره، لكننا في ذلك الوقت حصلنا على التقرير غير الرسمي، أو الدراسة غير الرسمية. فقد اقترحت بعض العوامل التي تؤدي إلى انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، مثل واجهة معالجة التطبيقات API المجانية المتصلة بالتسجيل الجماعي باعتبارها عامل إيجابي. وبعض العوامل السلبية مثل التوثيق الإضافة لمعلومات الاتصال.

وفي مايو/أيار من العام الحالي، صدر عن معهد NetBeacon ورقة بيضاء بخصوص عملية وضع سياسات للحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وتوضح الشريحة خمسة عناصر تم اقتراحها من خلال هذه الورقة البيضاء. واستنادًا إلى هذه التعليقات والآراء، ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية مشورتنا بخصوص البدء في عمليات وضع سياسات ضيقة النطاقات حول الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. في اجتماع ICANN الأخير المنعقد في براغ، أصدرنا إجماعًا غير ذلك، وحددنا أولويات التدابير في مقابل التسجيل الجماعي، وربطنا عمليات فحص النطاقات من أجل تشجيع العملية. وسوف ندخل إلى هذه النقطة فيما بعد في هذه المناقشة. الشريحة التالية من فضلك.

فاسمحوا لنا بالانتقال إلى الجزء التالي، العرض التقديمي الخاص بالدولة المضيفة. ونرحب بالسيد ديكلان ماكديرموت من نطاق ie. وهو مشغل نطاق ccTLD الخاص بإيرلندا. وسوف نتعرف على جهود نطاق ie. فيما يخص التعامل مع الانتهاكات غير القانونية والفنية. فشكرًا لك ديكلان. الكلمة لكم.

ديكلان ماكديرموت

شكرًا لكم جميعًا. مرحبًا بكم جميعًا. أنا اسمي ديكلان. وأنا مدير شؤون السياسات والشؤون التنظيمية لنطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ie. لدي خلفية سياسات. وأنا شخص أعمل في المجال الفني. ولن تكون هذه بمثابة عرض تقديمي فني. فإذا ما قمتم بالأسئلة الفنية حول كيفية الحد من الانتهاكات، فإنني أطلب منكم الحد من توقعاتكم بالنسبة لي. ولكن بكل جوانب الجدية، رغم ذلك، إذا كانت لديكم أية أسئلة لي، فكل ما عليكم هو البحث عني بعد ذلك. وإذا كان هناك ما لا أعرفه، فسوف أسعى للتوصل إلى إجابة عنه من أجلكم. الشريحة التالية من فضلك.

لقد قام سجل ie. بإدارة وتشغيل اسم النطاق ie. منذ عام 2000. وقد احتفلنا في حقيقة الأمر منذ عدة شهور بمرور 25 عامًا على ذلك. وأعتقد أن الاستفادة الرئيسية التي أردت التأكيد عليها للجميع هو أن حجم الانتهاكات منخفض للغاية ومعدلاته منخفضة للغاية. وقاعدة بياناتها الإجمالية حوالي 300,000 تسجيل، أي تسجيلات أسماء النطاقات. وغالبية مسجلي أسماء النطاقات هؤلاء هم أشخاص طبيعيون. لقد طلبت من أصدقائي في معهد NetBeacon بيانات لمحة سريعة عن ماهية أرقام الانتهاكات بالنسبة لنطاق ie. وقد أعطونا بعض المعلومات لآخر شهر مكتمل بداية من أغسطس/آب، حيث اكتشفوا حالة واحدة من التصيُّد، حسبما أعتقد.

إذن فإن معدل الانتهاكات منخفض للغاية، بالإضافة إلى حجمه أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، كما نظرتُ بحثًا عن إجراءات جيدة في اتحاد أبحاث نظام أسماء النطاقات DNS، حيث أوضحوا أيضًا أن معدل الانتهاكات كان في حدود نسبة 0.05 بالمائة، وفي آخر 365 يوم، كان هناك اتجاه صاعد بحوالي 100 حالة مكتشفة. ومن ثم فإن الاستفادة الرئيسية بالنسبة لنا هي، أود القول بأن هذا إلى حد ما سجل أصغر حجمًا مقارنة ببعض السجلات الأخرى. كما أن بها معدلات انتهاك منخفضة للغاية، وهو ما أفهم أنه أمر شائع للغاية فيما بين نطاقات المستوى الأعلى ذات رموز البلدان ccTLD. الشريحة التالية من فضلك.

ومن ثم فإن نطاق ie. به مطلب فريد إلى حد ما ونطلق عليه اسم الصلة بإيرلندا. فقد كان الغرض من نطاق ie. منذ نشأته أن يستخدمه الأفراد والمؤسسات ذات الصلة بإيرلندا. إذن فقد اندرج كل هذا بشكل عام في أربع فئات. إذن فهذه الفئات هي الأفراد الكائنين أو القاطنين في إيرلندا، أو قد يكون ذلك هو مواطني جزيرة إيرلندا المقيمين خارج البلاد. أو من الممكن أن يكون ذلك هو المؤسسات الكائنة في إيرلندا ولها على سبيل المثال رقم في مكتب تسجيل الشركات الإيرلندي، أو مؤسسة قائمة خارج إيرلندا، لكن من الممكن أن تثبت بأنها توفر السلع والخدمات أو تبيع أشياء إلى إيرلندا. إذن هذا بشكل عام هو الفئات الأربعة التي يمكننا اعتبارها الصلة أو الرابط بإيرلندا. وحسب فهمي، لا أعتقد أن هذا إلى حد ما يمثل مطلبًا فريدًا. ولا أدري إن كان هناك أي سجل آخر لديه أي نوع من مطالب الارتباط أو الصلة بإيرلندا. لكن على أية حال، الشريحة التالية.

فعندما يتطرق الأمر إلى الانتهاكات، فقد أردت القول بأن نطاق ie. لديه نظرة أوسع عند الحديث حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS أكثر من التعريف التقليدي لدى ICANN

حول نفس الشيء. وعلى المستوى الداخلي، فإننا نميل إلى تقسيم ذلك إلى ثلاث فئات. إذن فهذا هو الانتهاك الفني، والذي يشتمل على أشياء مثل البرمجيات الضارة والتصيُّد وشبكة بوت نت. إذن، هذا ما يطرأ في ذهني عندما يتحدث الناس حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. لكننا نتحدث بعد ذلك حول انتهاك المحتوى. ومن ثم من الممكن أن يكون هذا على غرار الممارسات غير القانونية أو المحتوى غير القانوني مثل الاحتيال على سبيل المثال أو حالات الهلع مثل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال. وبعد ذلك هناك أيضًا انتهاك التسجيل، وهو ما يمكن أن يكون أشياء مثل تسجيل الأشياء بسوء النية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الشيء الرئيسي الذي أود إيصاله رغم ذلك هو أن التعريفات هامة بالفعل. لكن من وجهة نظري الشخصية، فإن الأهم على الإطلاق هو أن لدينا تدابير مختلفة من الممكن لها الاستجابة للمواقف بشكل مناسب ومتناسب. إذن على سبيل المثال، من غير المناسب لأي سجل البدء في تقرير ماهية الجريمة أو ماهية الأشياء غير القانونية أو ماهية سوء النية. وعلى الرغم من ذلك، إذا كان هناك على سبيل المثال قاضٍ أو منظم أو محكِّم يقول بأن هذا الأمر غير قانون أو أنه بسوء النية، وأنه يجب أن تكون هناك تدابير فاعلة يمكننا من خلالها الرد والاستجابة لتلك الأشياء بطريقة تكون ضرورية ومتناسبة. الشريحة التالية من فضلك.

إذن أعتقد أنه من قبل الاختصار ATOM، أن تكون هناك تدابير فنية وتنظيمية مناسبة. فهذه قائمة رفيعة المستوى للغاية وغير شاملة لمختلف التدابير المتبعة لدينا في نطاق ie. أعيد وأكرر أنه بالنسبة للنقطة الرئيسية فهي تتمثل في أنني أعتقد اعتقادًا جازمًا أنه يجب أن تكون لدينا كل من تلك التدابير التنظيمية والأخرى الفنية قيد التنفيذ. ولا أعتقد أن هناك أي حل سحري واحد لهذا الأمر. وليس هناك أي مقبض تحكم واحد يمكنه منع كل شيء. فأشياء مثل عمليات تعليق أسماء النطاقات أو في مستوى الحكومات على سبيل المثال القوانين والأنظمة. ودائمًا ما نقول بأن هذه أدوات غير حادة، أو أشبه ما تكون بالمطرقة. فهي ضرورية للغاية عندما تكون مطلوبة. وتكون مفيدة للغاية عندما تكون مطلوبة. على سبيل المثال، إذا كنت أحاول بناء عش طائر إلا أن الشيء الوحيد المتوافر معي هو مطرقة، فسوف يكون عشًا سيئًا للغاية.

إذن المقصد هنا أنكم بحاجة إلى هذه المجموعة من الأدوات والمعدات المختلفة من أجل الحصول على أسلوب ومنهجية شاملة للغاية، إن شئتم. وأنا أعتقد أن البعض منكم من العاملين في مجال أمن الفضاء الإلكتروني أو من ذوي الخلفية في مجال أمن الفضاء

الإلكتروني قد يدركون أشياء مثل أدوات التحكم الوقائية والتصحيحية والاستقصائية. أنا أود في حقيقة الأمر أن أستخدم إطار عمل آخر من فترة سياسات أخرى تأتي في حقيقة الأمر من مجال الصحة العامة. الشريحة التالية من فضلك.

إذن في عالم الصحة العامة، إذا ما نظرنا في مصطلح الحماية أو التخفيف، فإن الحماية تتعلق باستخدام التدخلات المناسبة من أجل وقف حدوث شيء ضار لصحة مجتمع ما أو لمنظمة أو لقطاع من الجماهير. وهذا بشكل أساسي، في المستوى الأساسي له، هذا ما يتعلق بالوقاية. حيث تقومون بعملية تدخل تكون إما ضرورية أو متناسبة وتعمل على وقف حدوث نتيجة عكسية. إذن فهي مقسمة إلى طبقات مختلفة. وسوف أشير إلى أن هذا قادم من عالم الصحة العامة، لكنني لم أرى أنه منطبق على عدد من نواحي السياسات المختلفة.

وقد رأيت ذلك فيم يشبه الوقاية من التشرد أو عمليات التقييم البيئية. وانا أحب إلى حد ما استخدام إطار العمل هذا عندما أفكر في التدابير المختلفة وأدوات التحكم الخاصة بالتخفيف. لكن نعم، النظر في الطبقات المختلفة. إذن فنحن نبدأ بالمنع والوقاية الأولية. فهي تتعلق بالتعامل مع المشكلة قبل أن تتحول إلى خطر. فهذا الإجراء خاص بمنع الأزمات القلبية في سن 60 عن طريق النشط عندما تكون في سن 30. فأنت بهذا تمنع اختراق البيانات في الغد عن طرق الحصول على حماية للبيانات افتراضيًا وحسب التصميم اليوم.

أما في مستوى المنظمة، فهذا يتعلق بشكل أساسي بوجود السياسات الخاصة بك وأن تكون هناك ممارسات حوكمة جيدة قيد التنفيذ. أما في مستوى الحكومة، فسوف يتمثل ذلك فيما إن كانت بيئاتك التشريعية أو التنظيمية تساعدك على تنفيذ هدفك أم لا، إن كان هذا الأمر معقولاً. فإذا كان هدفكم هو زيادة أمن الفضاء الإلكتروني، فهل القوانين والأنظمة الخاصة بكم والتي تفرض أشياءً مثل قيام أمناء السجلات بأشياء لا تكون آمنة أو تكون أقل من حيث السلامة؟ وإذا كان الهدف هو تحسين حماية البيانات، فهل هناك أنظمة أو سياسات مختلفة فاعلة وقيد التنفيذ تجبر المؤسسات على القيام بأشياء لا توفر حماية للبيانات الشخصية؟

إذن في نهاية المطاف، مع توافر الحماية الأولية، فإن الأمر يتعلق بالنظر في الصورة الأوسع للبيئة التنظيمية لديكم ومعرفة ما إن كانت تساعد في حقيقة الأمر على تطوير الأهداف وما إن كانت تستخدم أداة مناسبة أو ما إن كان من المفترض أن يكون هناك أسلوب قائم بشكل ما على القوانين.

الحماية الثانوية أقرب قليلاً للمشكلة. هذا الأمر يتعلق بوقف تهديد يكون وشيكًا أو في مراحله المبكرة. إذن في المثال الخاص بالصحة، فإن الأمر يتعلق بالمراحل الأولى من أي مرض. فهناك مرض، وتم اكتشاف أعراض. الأمر يتعلق باكتشاف المشكلة والحصول بعد ذلك على رد سريع من أجل منع من التفاقم. فعلى سبيل المثال، في السياق الخاص بها، في حالة اختراق موقع على الويب وكان يجري استخدامه في التصيُّد، فهل هناك أنظمة فاعلة من أجل اكتشاف ذلك؟ هل ثمة عمليات سارية للرد على ذلك؟ إذا كان هناك هجمات حجب الخدمة الموزعة DDoS على سبيل المثال، هل هناك شيء—على سبيل المثال، مثل التوجيه متعدد الاتجاهات anycast، هل هناك سيطرة أو تحكم من أجل وقف ذلك الهجوم الداهم؟

أما الحماية من الدرجة الثالثة فهي تتعلق بشيء قد وقع بالفعل. كوقوع المستشفى للاحتيال ببرامج الفدية. وهناك شيء قانوني استعرض ذلك. هناك شيء حدث. وهو يتعلق باكتشاف الأضرار. ومن ثم في حالة كهذه، على سبيل المثال، قد يتعلق الأمر بماهية الضوابط أو أدوات التحكم الموجودة من أجل تصحيح أو منع وقوع المزيد من الضرر. إذن في سياق أسماء النطاقات، على سبيل المثال، قد يكون ذلك في الحالات القصوى للغاية مثل عمليات التعطيل أو عمليات تعليق عمل أسماء النطاقات، إذا ما تبين أنها ضرورية أو متناسبة.

لكن آخر شيء أجد الناس يفتقدونه حتى في مجال الصحة العامة يطلق عليه اسم المنع والوقاية الرباعية. والوقاية الرباعية عبارة عن منع التداخلات غير الملائمة. فإذا كانت الوقاية الثانوية تتعلق بمنع النتائج السلبية الخاطئة، فإن الوقاية الرباعية تتعلق بمنع النتائج الإيجابية الخاطئة. الأمر يتعلق بالتدخل عندما لا تكون بحاجة إلى التدخل، أو التدخل بطريقة تكون غير متناسبة مع الموقف، أو التدخل بطريقة قد لا يكون فيها توازن مع الحقوق الرئيسية، أو بطريقة لا تكون في حقيقة الأمر تتعامل مع المشكلة الرئيسية. فالأمر يتعلق إذن بوجود تدابير مفعلة من أجل منع ذلك. ومن الممكن أن يكون ذلك في صورة مراجعات للسياسات، أو مهمات التدقيق، أو عمليات تقييم الآثار المنتظمة. لكن نعم، الشريحة التالية من فضلك.

إذن مع نطاق ie. أود التأكيد فقط بعد ذلك على أنه مع نطاق ie. لدينا هذه التدابير المختلفة قيد التنفيذ والعمل. إذن نبدأ بالسياسات والممارسات الأوسع وبعد ذلك نصل إلى هذه التدابير الفنية الأكثر نوعية. لكن النقطة الرئيسية التي أردت إيصالها هي أنه في حين أن كل واحدة

منها ربما تقوم بأشياء مختلفة، فإنها تعمل جميعًا في نهاية المطاف تجاه نفس الهدف، ألا وهو أن يكون نطاق ie. آمنًا ومعتمدًا. الشريحة التالية رجاءً.

إذن على سبيل المثال حول بروتوكول واحد مفعل لدينا، وأعتقد أن يعبر لنا عن الكثير— فلدينا بالفعل علاقة جيدة للغاية مع المنظمين ومع الوزارات الحكومية والزملاء كذلك. وأنا أرى أن بروتوكول الهيئة التنظيمية التي لدينا هنا هي من قبيل الأمثلة على ذلك. ومن ثم، فإن هذا بروتوكول يتمثل في أنه في حالة أشارت جهة تنظيمية أو وكالة لإنفاذ القانون إلى وجود مشكلة، لنقل مثلاً أن شخصًا يدعي بأنه مهندس معماري في حين أنه ليس مهندسًا معماريًا في حقيقة الأمر، عندئذ يكون ذلك مخالفًا لقانون ما. فينطلق المنظم الخاص بالمهندسين المعماريين قائلاً، هذا الشخص المسمى المنتحل ليس مهندسًا معماريًا في حقيقة الأمر، فيجب عندئذ اتخاذ إجراء ضده.

ومن ثم فسوف يكون لدينا شيء يطلق عليه اسم فحص العناية الواجبة نقوم فيه بفحص الطلب، وننظر في حقيقة الأمر في الأشياء التي يطلبونها، وهل قدموا أساسًا قانونيًا لذلك أم لا؟ هل قدموا لنا معلومات كافية من أجل اتخاذ قرار حول ما إن كان ما يطلبونه ضروريًا أو متناسبًا؟ هل قدمتم المعلومات اللازمة التي يقول القانون بأنه يجب توفيرها من أجل هذه الأشياء؟ وبعد ذلك إذا تبين حدوث ذلك، فإن هذا بمثابة طلب متناسب، وما يحدث بشكل عام هو أن أمين السجل والمسجل يتم إشعارهما بذلك.

فإذا لم يكن ذلك موقفًا عاجلاً، يتم إعطاء المسجل عدد الأيام اللازمة من أجل معالجة المشكلة. ويتم إعطاؤهم معلومات الاتصال الخاصة بالمنظم بحيث إذا كانت لديهم أسئلة، فيمكنهم تناولها مع المنظم لأن ما نريد أن نتحاشاه في نهاية المطاف هو وضع أنفسنا في موضع القاضي إذ نقول؛ نعم، هذا محتوى ضار ويجب منعه وإيقافه. ما نقوم به هو أننا نتصرف أكثر باعتبارنا وسيلة إيصال متى ما كان لدى المنظم مشكلة ونقوم بجعله على اتصال بالفرد الذي يعاني من مشكلة مع إعطائه فرصة التعامل مع المشكلة وحلها.

إذن في نهاية الفترة الزمنية، إذا عاد المنظم مرة أخرى وقال بأن هذا الرد غير مقبول، فاعتمادًا على الموقف عندها يمكننا أن نتخذ إجراءً تصحيحيًا وقد يصل كل ذلك على سبيل المثال، إلى مرحلة تعلق اسم النطاق. لكنني أود القول بأنني في غالبية الوقت، أن ما يحدث بشكل عام هو أن المسجل يقول، "لا أدري"، وبعد ذلك يقوم بإجراء تغيير سريع وبعد ذلك يكون كل شيء على ما يرام.

وسوف أشير إلى أنه على سبيل المثال، إذا كان هناك سيناريو كارثي خطير أو عاجل، فقد أكدنا كما أن المنظمين يعلمون وجهات إنفاذ القانون تعلم أيضًا أنه إذا ما أرادوا شيئًا معطلاً على الفور، فيجب عليهم اللجوء إلى موفر الاستضافة لأنه في حين أنه يمكننا تعليق أسماء النطاقات، إذا كان لدى شخص ما علمٌ بعنوان IP، فإن هذا لا يؤدي في حقيقة الأمر إلى إزالة المحتوى من الإنترنت، على الرغم من أن شخصًا يعلم أن عنوان IP من الممكن له رغم ذلك أن يدخل إلى محتوى ضار. إذن يعلم المنظمون وجهات إنفاذ القانون أنه إذا ما أرادوا تعطيل شيء من الإنترنت، فيجب عليهم الذهاب إلى موفر الاستضافة.

وعلى الرغم من ذلك، إذا حدث لأي سبب من الأسباب وحسب علمي أن ذلك لم يحدث أبدًا، أن أرادوا تعطيل شيء ما على وجه السرعة ولم ينجح ذلك، فيمكنهم الرجوع إلينا وسؤالنا، ما الذي يمكنكم القيام به حيال اسم النطاق، بحيث يمكننا على الأقل جعل الوصول إليه صعبًا. وحسب معرفتي، لم يحدث ذلك، واللهم لا حسد. الشريحة التالية من فضلك.

وهناك إطار عمل أخير أستمتع به أيضًا من قطاع الصحة العامة وسوف أترككم معه، وأرى أن المفيد حقًا عندما تقومون بتقييم مختلف الأدوات أو التدخلات التي تكون ممكنة. نعم، أرى ذلك. إذن فهذا قادم من مجال الصحة العامة، ويطلق عليه اسم سلم التدخل، ولكن بشكل أساسي، سوف يتخذ هذا الأمر طرقًا مختلفة يمكن للحكومات أو المنظمات أن تتدخل من خلالها في حقيقة الأمر، فهو يسرد ذلك حسب درجة وترتيب مدى التدخل الجراحي. والفكرة تتمثل في أنه كلما زاد مستوى التدخل الجراحي، كان هناك المزيد من المسوغات. ويجب أن تكون هناك نسبة وتناسب حيال ذلك.

فالأمر يبدأ في القاع تمامًا، ولا يحدث أي شيء في هذا المستوى بشكل أساسي. وفي إيرلندا، وفي غالبية عمليات تقييم التأثير النظامية التي سوف ترونها، فإن عدم القيام بأي شيء هو مثل الخيارات الافتراضية التي يتوجب عليك المقارنة في مقابلها. والأمر أشبه بأن تكون مسئولية وجود القيام بشيء ما ملقاة على عاتق الحكومة. وبالانتقال إلى موضوع آخر، يمكنكم تقديم مداخلة، أو تقديم معلومات. إذن هذه هي الطريقة التي يمكنكم بها حماية أنفسكم من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وهذه هي الطريقة التي يمكنكم بها حماية أنفسكم من التصيُّد. وفيما بعد، من الممكن إتاحة خيارات.

إذن باعتبارك سجلاً، فإننا نقوم بتمكين خيار أشياء مثل قف السجل أو امتدادات أمن نظام أسماء النطاقات DNSSEC، لكننا لا نجبر أحدًا بالضرورة على اتخاذ ذلك. وتحويل

الأوضاع الافتراضية هو أن تقوم بشكل أساسي باتخاذ خياراك المفضل وجعله خيارك الافتراضي. إذن بشكل افتراضي، لن ننشر معلومات شخصية للمسجل على خدمة WHOIS، إلا إذا قال لنا بوضوح؛ نعم أريد منكم القيام بذلك. ويجب الحصول منه على موافقته الصريحة على القيام بذلك. ولكننا بعد ذلك نبدأ في الدخول إلى نظرية الوكْز (نظرية تركز على إحداث تغيير وتعديل السلوك وتحفيز الأفراد وتوجيههم إلى اتخاذ قرارات محدَّدة بطريقة غير ملحوظة وغير إجبارية) كما في علم الاقتصاد السلوكي.

إذن من حيث المحفزات، ترغب الحكومة أن يكون للحكومات أمن إلكتروني أفضل. فهذا هو صندوق المنح لتمكين ذلك. أما الجانب الآخر من ذلك فهو العقبات أمام الحصول على أمن فضاء إلكتروني أفضل، بحيث تكون لديهم زيادة في عمليات التدقيق الخاصة بالمؤسسات غير الحاصلة على اعتماد مثل المنظمة الدولية للتقييس ISO أو شيء من هذا القبيل. وتقييد الخيارات، وهو أن لديك بالأساس الخيار "أ" والخيار "ب" والخيار "ج"، لكن يجب عليك انتقاء أحدها.

إذن بالنسبة لسجلات الاتحاد الأوروبي، يجب عليك توثيق معلومات المسجل من خلال توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2. أما طريقة قيامك بذلك فتتقرر بماهية الدول العضو التي تقيم بها. أما الخيار الأخير فهو خيار الإزالة. فإذا كان شيء من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، فيجب الإبلاغ عنها. فليس هناك خيار. فإذا كان هناك أمر محكمة يقول أنه يتوجب عليكم اتخاذ إجراء ضد اسم النطاق هذا، فليس هناك خيار.

فعلى سبيل المثال، في إيرلندا، لدينا ما يطلق عليه اسم أمر حجب الوصول يمكن للقاضي المطالبة به. وأنا لا أعرف كل المتطلبات ولا أحفظها عن ظهر قلب، فهي تقول بأنه إذا كان هناك موقف يتعلق بالحياة والموت، وإذا لم يكن يطغى على الحقوق الأساسية لمستخدم الإنترنت التابع لهم، وإذا كان القاضي مقتنع بأنه ضروري ومتناسب، فيمكنهم المطالبة بأمر حجب الوصول. وأنا أعتقد أنه فقط لحد أقصى 28 يومًا. وبعد ذلك يتوجب عليك إعادة التقدم من أجل واحد آخر.

لكن بشكل أساسي، كل ذلك للقول بأنهم يحاولون النجاح في ذلك بحيث إن الخيار الأكثر توغلاً أو غيارات الإزالة والمحو يجب أن تكون للمواقف الخطيرة للغاية. ولأنه في حين

أن هذه الأدوات أو مجموع هذه الأدوات قد يكون مفيدًا، إذا لم يكونوا متناسبين، فقد تكون هناك بالفعل تأثيرات عكسية. إذن، الشريحة التالية من فضلكم.

إذن النقاط الرئيسية المستفادة التي أريد أن أتركها معكم هو أن التخفيف الفعال من المخاطر، أنه ليس هناك أداة كافية. وأنتم بحاجة لتدابير فنية وتنظيمية مناسبة. ويجب أن تكون التداخلات مناسبة. ويجب أن تكون ضرورية ومتناسبة. أما في حالة نطاق ie. فقد وجدنا أن التعاون الهادف بين المنظمين وأمناء السجلات والسجل مفيد للغاية في هذه المواقف. وأخيرًا، من المهم أن نمنع فرط الوصول والتداخلات غير المناسبة. شكرًا.

تومونوري مياموتو شكرًا جزيلاً لك، ديكلان، على عرضك التقديمي. نود أن نتلقى سؤالاً أو سؤالين حفاظًا على الوقت، لكن هل لدينا أية أسئلة؟ حسنًا، لا أرى أي طلب للتعليق، ومن ثم أود أن— نعم، ممثل بنغلاديش، تفضل.

دكتور شمس الضحى شكرًا. معكم شمس الضحى من بنغلادش. شكرًا جزيلاً على العرض التقديمي الجيد للغاية و[يتعذر تمييز الصوت]. ومن المشجع رؤية الطريقة التي يعمل بها نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد في إيرلندا. لدي سؤالان سريعان للغاية. السؤال الأول فيما يخص بروتوكول السلطة التنظيمية. إذن فإن الطريقة التي شرحتم بها الموضوع، يبدو أن هذا الأمر على جانب الاستجابة في الأغلب. فهذا من الأشياء القادمة من أي من المنظمين، لكن من حيث التدابير الاستباقية للحد من الانتهاكات، على سبيل المثال، ما العملية التي يجب اتباعها والوثائق التي يجب الاطلاع عليها من أجل التحقق من التسجيل وما إلى ذلك؟ فهل هناك أي شرط خاص بالسلطات التنظيمية بالتدخل أو عدم التدخل؟ إذن هذا أحد الأشياء.

أما سؤالي الثاني فهو أنه للتحقق من مدى تناسب النظام، ما التدابير المتخذة من أجل معرفة مدى تناسب ذلك من عدمه؟ ما هي آلية المراجعة التي يتعبها نطاق ie. ربما دوريًا، أو هل هناك أي نظام معتمد، أو هل هناك أي عملية بشكل ما بنظام حسن النية أو عملية تنطلق ذاتيًا؟ شكرًا.

ديكلان ماكديرموت

شكرًا. إذن سوف أجيب في البداية عن السؤال الثاني. إذن لدينا آليات تشبه إلى حد ما مراجعات السياسات المختلفة والمتنوعة. إذن لدينا لجنة استشارية خارجية لسياسات أصحاب المصلحة المتعددين مكونة من مختلف أمناء السجلات التابعين لنا. وللحكومة مقعد دائم فيها، كما أن هناك أيضًا مؤسسات محلية مختلفة مشاركة في مجتمع الإنترنت بإيرلندا. إذن هذه عبارة عن آلية يمكنهم من خلالها مراجعة تغييرات السياسة، أو أي تغييرات في السياسات تكون أساسية ويتوجب عليهم في النهاية استعراض اللجنة الاستشارية للسياسات. إذن فهم يتحققون مما إن كانت تخل بحقوق أي شخص، أو أنها متسقة مع القيم المتبعة في نطاق ie.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا خيار بأنه في حالة وجود تغيير كبير في السياسة، فيمكن أيضًا أن يطرح من أجل التشاور العام، وهو ما قمنا به في الماضي عندما أجرينا بعض التعديلات الأساسية على السياسة. لكن فيما يخص سؤالك الأول، أعتقد أننا في نهاية المطاف، أن الأمر سوف يعتمد على السياق المحدد. إذن بالنسبة لنا عندما نتحدث حول نطاق ie. فإنه سجل أصغر. فليس من المعقول بالنسبة لنا أن يكون لدينا في حقيقة الأمر أي تعديل استباقي على المحتوى، وأنا لست متأكدًا مم إن كان مسموحًا لنا بالضرورة ذلك في تشريعنا الوطني.

لكنني أعتقد أن الأمر سوف يعتمد في نهاية المطاف على ماهية السياق التنظيمي الكائن به السجل في حقيقة الأمر، وبعد ذلك محاولة التوصل إلى توازن لمقدار ما يوجد من تعرض للمخاطر. لأننا إذا ما نظرنا في إحصائيات مقدار الانتهاكات الفعلية التي تحدث داخل نطاق ie.، نجد أن التعرض للخطر صغير للغاية.

تومونوري مياموتو

شكرًا جزيلاً على الأسئلة. فاسمحوا لنا بالانتقال إلى الجزء التالي، وهو إحاطة حول عملية وضع السياسات [يتعذر تمييز الصوت]. الكلمة إليك، مارتن.

شكرًا جزيلاً لك تومو. وسوف أتحدث إليكم في عجالة قدر الإمكان عن هذا الموضوع الهام للغاية لأن الوقت قد أدركنا بالفعل. هلا انتقلنا مباشرة إلى الشريحة التالية.

شكرًا جزيلاً. إذن، لقد ذكر تومو ذلك بالفعل في براغ، فقد أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بيانًا ختاميًا تنصح فيه مجلس الإدارة بحث منظمة دعم الأسماء العامة على تنفيذ استعدادات من أجل عمليات لوضع سياسات ضيقة النطاقات. وقد تلى ذلك تقرير المشكلات الأوليّ حول عملية وضع السياسات بخصوص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، والذي تم إصداره في سبتمبر/أيلول. وفي التعليق العام الذي تلى ذلك، قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ردًا، وسوف أقدم لكم القليل من الإشارات حول ما تم تسليط الضوء عليه من رد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

لكن ما يتعين عليكم معرفته من تقرير المشكلات في حال لم تكونوا قد قرأتموه إلى الآن، هو أنه يقترح علينا تحديد أولوية الموضوعات بالنسبة لأعمال انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وثلاث فجوات وواجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة، وعمليات فحص النطاقات المرتبطة، وخوارزمية استخراج النطاقات أو DGA. ويفيد التقرير بأنه في حالة أول موضوعين، فإن واجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة وعمليات فحص النطاقات المرتبطة، مناسبة لأعمال السياسات، في حين أن خوارزمية استخراج النطاقات من الممكن التعامل معها، وليس بالضرورة من خلال أعمال السياسات.

إذن في رد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، سوف نرى ذلك، سوف نرى الدعم المتوفر من أجل الموضوعين اللذين تم انقاؤهما من أجل أعمال السياسة، ألا وهما واجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة وأسماء النطاقات المرتبطة. وبالطبع فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تتحلي بالعملية للغاية دائمًا، ومن ثم فإننا نعطي أولوية للمنهجية التي سوف تؤدي إلى نتائج بأكثر الطرق فاعلية وأسرعها قدر الإمكان. كما أننا سلطنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على أن تقرير المشكلات يحتوي على عدد من الفجوات الأخرى التي يجب التعامل معها، لأنه في حين أن اثنتين من عمليات وضع السياسات التي ربما تبدأ سوف تمثل تطورات كبيرة وهامة في التعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، فمسألة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من الموضوعات الواسعة والمتشعبة للغاية، كما أن عمليات وضع السياسات تلك لن تكون كافية لإنهاء انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وهو ما يؤسف له.

إذن فإن الفجوات الأخرى التي تم تحديدها في تقرير المشكلات بحاجة للمعالجة أيضًا، وقد سلطت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على أن البعض منها على وجه

الخصوص له أهميته، وهي مدرجة في رد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. كما ألقينا الضوء على أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تود المشاركة في عمليات وضع السياسات، ولكن سوف نحتاج من أجل ذلك لمزيد من المعلومات حول طرق العمل، وقد طرحنا إمكانية الحصول على مشاركين بدلاء على رأس المشاركين، لأن هذا من الأشياء التي كانت متاحة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عملية وضع السياسات الأخرى وكانت نتائجها جيدة للغاية. ننتقل إلى الشريحة التالية.

كان هناك بالأمس جلسة للمجتمع بقيادة منظمة دعم الأسماء العامة GNSO حول عمليات وضع السياسات، أو حول عمليات وضع السياسات المستقبلية. وقد أردت أن أسلط الضوء سريعًا على بعض ما جرى من مناقشات. أما من حيث هيكل عمليات وضع السياسات، فقد بدا أن هناك شيء من الاتساق في فكرة الحصول على اثنتين من عمليات وضع السياسات بدلاً من واحدة فقط، على الرغم من أن الكثير من التفاصيل من حيث المواثيق والوظائف لم يتم التعامل معها على وجه الخصوص في مناقشة الأمس. كان هناك أيضًا شيء من الدعم مقدم من قطاع من المجتمع من أجل إعادة التفكير ربما في مسألة التعامل مع خوارزمية استخراج النطاقات باعتبارها موضوعًا لا يتعلق بعملية وضع السياسات. فبعض المجتمعات تفضل رؤية عملية لوضع السياسات حول هذه المسألة أيضًا.

وبعد ذلك فيما يخص موضوعين محددين على المحك، ألا وهما واجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة وأسماء النطاقات المرتبطة، كان هناك شيء من النقاش حول تعريف المشكلة فيما يخص واجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة. ففي التعليقات السابقة للجنة الاستشارية الحكومية وعلى الإجمال، أحيانًا نتحدث حول التسجيل الجماعي وليس عن واجهات معالجة التطبيقات، واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC التي سوف نراها لاحقًا خلال اليوم، فيبدو أنها تقول بأن واجهات معالجة التطبيقات ليست إلا طريقة واحدة من أجل تسجيل النطاقات تسجيلاً بالجملة. لكن إذا ما تناولنا هذه المسألة وخدها، فربما لا نحل المشكلة التي نأمل أن نعالجها.

وبعد ذلك فيما يخص النطاق المرتبط، فهذا من الموضوعات التي يبدو أن معالجتها بسيطة نسبيًا على الرغم من أهمية الحفاظ على التوازن الصحيح بين توضيح ماهية عمليات الفحص التي يتم إجراؤها، وما هي الخصائص -سواء كانت هوية المسجلين أو طريقة السداد- التي تحافظ على الشفافية في مقابل السماح لأمناء السجلات على وجه الخصوص

بأن تكون لهم منهجية أو أسلوب لا يوفر للمنتهكين كل المعلومات التي يحتاجونها أملاً في تجنب الانتهاك. فهذا هذا أمر مهم. ننتقل إلى الشريحة التالية.

هذه الشريحة تتعلق بأن نقدم اقتراحًا سريعًا للغاية يفيد بأن عمليات وضع السياسات تلك كان من المفترض أن تمضي قدمًا، لأنه على الأرجح في هذه المرحلة فيما يخص المواثيق المحددة، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC سوف تشارك فيها وبالاستناد إلى الخبرات السابقة فإن هناك نتائج جيدة بدرجة كبيرة. عفوًا، يجب أن أبطئ قليلاً. أنا أحاول أن أكون سريعًا لأننا بحاجة إلى اللحاق بالوقت، ولكن ليس بسرعة كبيرة. كان هناك شيء مفيد وناجع في عملية وضع السياسات السابقة وهو الحصول على فريق مصغر، لأنه سيكون هناك -كما تعلمون- في عملية وضع السياسات مندوب أو اثنان من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى البدلاء المحتملين في حالة تعديل الميثاق على النحو الذي طلبته اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ولكن ليس بمقدور اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشاركة بالكامل. ونحن نعلم أن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من الموضوعات الهامة للغاية بالنسبة للعديد منكم.

إذن أحد طرق التأكد من أن كل من يهتم بالمشاركة بمقدوره المشاركة وإسماع رأيه أن تكون هناك مجموعة أصغر، أو ما يطلقون عليه اسم الفريق الصغير أو المجموعة الصغيرة، التي تقوم على إعداد وتحضير أعمال عملية وضع السياسات والتي يمكن لأي مهتم المشاركة فيها وإجراء حوال مع ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عملية وضع السياسات. إذن فقد كانت هذه الأشياء مناسبة للغاية بالنسبة لبيانات التسجيل ونحن نعتقد أن من الممكن استخدامها أسلوبًا أيضًا لعمليات وضع السياسات هذه التي سوف تأتي في المستقبل. هلا تفضلت بالانتقال إلى الشريحة التالية.

إذن هذه هي الشريحة الأخيرة لي وآمل أن نتمكن من إجراء مناقشة ما هنا. إذن لدينا ثلاثة أسئلة هنا لكم. والسؤال الرئيسي لهذا اليوم هو سواء كان بالاستناد إلى المناقشات التي أجريناها في غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ولكن أيضًا بالأمس مع المجتمع، هل هناك أية رسالة أخرى يجب تسليط الضوء عليها في اتجاه منظمة دعم الأسماء العامة GNSO أو المجتمع الأوسع فيما يخص عمليات وضع السياسات القادمة، ومن حيث هيكل وتركيب عملية وضع السياسات أو الموضوعات أو كليهما، وأيضًا إن كان بإمكانكم بالفعل إخطارنا ربما بم إن كنتم مهتمين بالمشاركة في جهود عملية وضع السياسات أو المجموعة

المصغرة، فسوف يكون هذا الأمر ملفتًا بالنسبة لنا في أن نعرف بالفعل من لديه حافز حقيقي لتولي هذا العمل.

أما السؤال الثاني فيتعلق بالعمل الإضافي الذي يجب القيام به فيما يخص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS ويتجاوز عمليات وضع السياسات. ومن ثم فإننا بحاجة إلى قائمة بالموضوعات المحتملة التي يجب أن تظل قيد المعالجة، وما إن كانت هناك أي رسالة يجب تمريرها إلى المجتمع بهذا الخصوص، وتتجاوز ما تم ذكره بالفعل في التعليق العام من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وهذه فرصة مناسبة لكم من أجل إثارة هذه النقطة.

ولدي سؤال أخير بالطبع، على سبيل الأسئلة العامة الأوسع، إذا كانت هناك أي مسألة أخرى نريد مناقشتها من حيث انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS استنادًا إلى تقرير المشكلات الأوليّ، فهذا هو الوقت المناسب رجاءً في طرح أي موضوع آخر تودون رؤيته مطروحًا في المناقشات. نيكولاس، أعيد إليك الكلمة إن أردت إدارة النقاش.

نيكولاس كاباليرو بالطبع شكرًا جزيلاً لك مارتينا من المفوضية الأوروبية، على هذا العرض التفصيلي والدقيق للغاية. شكرًا جزيلاً على ذلك. هذه مرحلة جيدة للغاية بالنسبة لزملائنا المتميزين في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل التداخل معنا فيما يخص أي من هذه الأسئلة الثلاثة الموجودة او أي شيء آخر، بالطبع. إذن، معي ممثل ألمانيا، تفضل.

رودي نولد شكرًا. أنا رودي نولد ممثل ألمانيا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. في البداية شكرًا لكل قادة ورواد الموضوعات، على هذا العرض الرائع، وأيضًا لكل ما قدمتموه من مشاركة في الشهور والأعوام السابقة. بالنسبة لألمانيا، فإن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS يمثل بالتأكيد أولوية كبرى في ICANN، ويسرنا أن نشارك بأي صفة كانت متى ما كانت هناك حاجة لنا بالتأكيد في مجموعة مصغرة، ونحن نتحلى بالمرونة حيثما كانت الحاجة لذلك أكبر.

وفيما يخص السؤال الثاني، بخصوص فجوات السياسة المتبقية، فإنني آمل أن تكون عملية أو عمليات وضع السياسات المقبلة أن تكون بمثابة مخطط ناجح لأعمال أخرى، بحيث

يمكننا تحديد النطاق الدقيق لأي موضوع وبعد ذلك نتحرك بسرعة. إذن أتمنى أن يكون هناك أيضًا تفاهم في منظمة دعم الأسماء العامة GNSO بأنه بمجرد التعامل مع هذين الموضوعين، أن تكون لدينا موضوعات أخرى قيد التحضير والإعداد، وألا نقول دعونا ننتظر عامين إلى أن نرى ما يحدث هنا، لكننا نحقق النجاح في موضوعات أخرى.

هذان هما التعليقان الوحيدان على هذا الموضوع. شكرًا جزيلاً.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً على ذلك، ممثل ألمانيا. وبالمناسبة، فإنني أقترح في هذه الحالة أن تتطوع ألمانيا من أجل الجزء الأول 1A من السؤال؟ أنا أمزح، مجرد مزحة. شكرًا. شكرًا لك، ممثل ألمانيا. معي ممثل الهند ثم ممثل الولايات المتحدة. تفضل يا ممثل الهند.

سانتوش ثوتنجال شكرًا سيادة الرئيس. أنا سانتوش للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. نعم، نحن مهتمون بالمشاركة في أعمال عملية وضع السياسات، كما ندعم إطلاق عملية وضع السياسات محددة النطاقات، والغرض بالأساس هو التعامل مع المشكلتين عاليتا الأولوية، والتي تم تحديدهما في تقرير المشكلات الأوليّ بالأساس حول واجهات معالجة التطبيقات غير المقيدة والافتقار إلى عمليات فحص النطاقات المرتبطة.

إذن هاتين مشكلتين تتيح بشكل مباشر وأساسي إمكانية القيام بانتهاكات نظامية من خلال التسجيل التلقائي على نطاق كبير. إذن فقد اتسقنا مع مشورة الإجماع الصادرة في اجتماع ICANN83 من أجل إجراء مستهدف لعملية وضع السياسات بخصوص هذه المسائل. نعم، شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا. شكرًا لك، ممثل الهند. عُلم، معي بعد ذلك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

سوزان تشالمرز معذرةً. يسرني أن أعلق على الموضوع، فبالنسبة للسؤال الثاني، فإنني أتذكر مناقشتنا التي جرت بداية اليوم مع اللجنة الاستشارية العامة ALAC حول الشفافية والإبلاغ، حيث تمت الإشارة إلى أن متطلبات الإبلاغ من الأطراف المتعاقدة ليست حاضرة في الوقت الحالي في العقود. أعتقد أن هناك مطلب بالإبقاء على سجلات تقارير الانتهاكات التي يتلقاها أمناء السجلات، على سبيل المثال، لكن ليس هناك أي مطلب بالإبلاغ العام فيما يخص عدد تقارير الانتهاكات التي يتلقاها أي شخص وكيف كان رده.

وأنا ألاحظ أن السبب في ذلك أنه خلال مناقشات قطاعات المجتمع، والتي كانت بمثابة جلسة رائعة، بالمناسبة، كان هناك سؤال حول الامتثال لمطلب عملية وضع السياسات لفحص النطاقات المرتبطة المقترحة وكيف يمكن أن يكون الامتثال فعالاً. ويبدو الأمر بالنسبة لي أنه في حال كان هناك أيضًا مطلب بالإبلاغ عن الشفافية ويمكن أن يساعد في مسألة الامتثال—فهذا من التداخلات الفنية للغاية، لكنني أعتقد أيضًا أنه بصرف النظر عن ذلك، سوف يكون الأمر معقولاً بالنسبة للامتثال. وقد أشرنا إلى ذلك أيضًا في تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من جانبنا بالمشاركة في المناقشات من البداية الأولى. شكرًا. إليك الكلمة فين.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك، ممثل الولايات المتحدة. لدي ممثل الدنمارك الآن.

فين بيترسن شكرًا جزيلاً. فين بيترسن من الدنمارك، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. شكرًا جزيلاً على العرض التقديمي. بالنسبة للسؤال الأول، والذي تم ذكره أيضًا من [يتعذر تمييز الصوت]، هذا السؤال حول إمكانية أن تكون واجهة معالجة التطبيقات مقيدة أكثر من اللازم، وقد اعتدنا استخدام كلمة التسجيل الجماعي أو بالجملة على الأقل هنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وربما يكون ذلك حتى وإن كانت هناك عملية وضع سياسات ضيقة النطاق، في محالة التحري عن طبيعة الطرق الأخرى بخلاف الملكية الفكرية. ومن الممكن أن أكون ضمن نطاق عملية وضع السياسات هذه المحددة بدقة، ومن ثم فإننا لا نحاول حل المشكلة الخطأ، لكننا في حقيقة الأمر حصلنا على في حقيقة الأمر على عملية وضع سياسات بالإضافة إلى النتيجة المرتبة عليها والمقرر تنفذها وهو أمر فعال.

أما على الجانب الآخر، فإن تسجيل اسم النطاق أو اسم النطاق المرتبط، فأنا أرى بالطبع أن عمليات الفحص التي سوف يتم تنفيذها هناك صعبة إذا ما تم الإفصاح عنها مسبقًا. وعلى الجانب الآخر، إذا لم يكن هناك أي إرشادات حول ماهية ما نقوم به، فالسؤال هو، كيف يمكن لقسم الامتثال أن ينظر في حقيقة الأمر فيم إن كانوا ينفذون عملية وضع السياسات أم لا. إذن أعتقد أن هذا سؤال آخر يجب النظر فيه وكيف لنا -على الجانب الآخر- ألا نوفر الشفافية للجهات الفاعلة في الخلفية، لكن على الجانب الآخر، نعطي الوسيلة الضرورية من أجل أن تنظر إدارة الامتثال في كيفية أن تنفيذ عملية وضع السياسات هذه سوف ينجح في المستقبل.

أما من ناحية الدنمرك فسوف يسرنا أيضًا أن نسهم في العمل باعتبارنا عضو مرتبط أو أيًا ما كانت التسمية التي تستخدمونها لذلك. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً. روعي ذلك، ممثل الدنمرك. إذن هذا يتعلق بالشق الأول 1A، أفترض ذلك. أليس هذا صحيحًا، فين؟ شكرًا جزيلاً لكم. إذن ما يزال المجال مفتوحًا للإدلاء بالتعليقات أو طرح الأسئلة لمن يريد. لدي الآن ممثل المفوضية الأوروبية.

جيما كارولليلو شكرًا جزيلاً لك، نيكولاس. معكم جيما كارولليلو من المفوضية الأوروبية. أعتقد أنه في البداية للإشارة إلى أننا قد حققنا الكثير من التقدم في الأعوام القليلة الماضية. ومن ثم فإننا نواصل النقاش حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، ولكن بشكل عام لأننا بالطبع، هذه ليست اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وحدها التي يمكنها القيام بأي شيء في الحقيقة حول هذا الأمر. لكننا في المجتمع، فإننا نقطع شوطًا طويلاً، ونود فقط التعبير عن اقتناعنا.

أما فيما يخص السؤال رقم اثنان، لأن السؤال الأول ليس هناك مناص من الرد عليه. أنا أعني أن المفوضية بالفعل جزء من قادة الموضوعات، لكنني أردت أن أعيد على مسامعكم التعليق المقدم من سوزان من الولايات المتحدة، وقد أشار فين أيضًا إلى ذلك. ليس هذا لأننا أذكياء، ولكن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قامت بالفعل -في وقت إجراء التعديلات على العقود- أثارت مشكلة الشفافية حول حقيقة أن هذا قد يكون من الموضوعات الهامة للغاية، وأن هذا من الممكن أن يكون قد تم التعامل معه بالفعل في وقت إجراء التعديلات

التعاقدية. وقد وضعنا أولويات ذلك باعتباره من الفجوات المتبقية في السياسات، لأن هذا أيضًا جزء من تقرير المشكلات.

هناك عنصران آخران تم تسليط الضوء عليهما في تقرير المشكلات مثل استخدام التدابير الوقائية الاستباقية، نيكولاس، سوف تكن سعيدًا حول الإشارة إلى استخدام خوارزميات الاكتشاف. إذن فهذا الأمر موصى به أيضًا باعتبار أنه مسار عمل آخر. وبعد ذلك هناك جزء في تقرير المشكلات يشير إلى الحاجة إلى التعامل مع دقة بيانات التسجيل، وعلى وجه الخصوص جانب التوثيق. الخبر السار في ذلك أنهم يعتزمون تمير هذا العمل في الوقت الحالي إلى فريق منظمة دعم الأسماء العامة المصغر المعني بالدقة المتعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، بحيث يكون هناك نشاط حول هذا الموضوع الهام، هذا إذا كنتُ قد استوعبت بشكل صحيح ما قاله لي رئيس فريق منظمة دعم الأسماء العامة المصغر المعني بالدقة. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك على مداخلتك، ممثل المفوضية الأوروبية. في حقيقة الأمر، أنا سعيد بهذه القضية، الخاصة بالخوارزمية، لكنني قلق أيضًا بسبب أن الأشرار يعرفون هذه الأدوات أيضًا، فلا تنسوا ذلك رجاءً. وأنا لا أتحدث حول تقنية ChatGPT أو الذكاء الاصطناعي التوليدي، أو نماذج اللغة الكبيرة LLM. أنا أتحدث حول خوارزمية معقدة للغاية تستخدم تنقية الغابة العشوائية Random Forest والتجميع Clustering والعديد غيرها. وقد تحدثنا حول هذا الموضوع منذ يومين. وسوف أتطرق إلى التفاصيل، لكنكم على صواب.

إذن ما يزال المجال مفتوحًا للإدلاء بالتعليقات أو طرح الأسئلة لمن يريد. هل لديكم أي تعليق أو سؤال آخر قبل أن ننتقل إلى موضوع آخر، حفاظًا على الوقت، حيث يتوجب علينا تغطية بعض المشكلات الأخرى أيضًا. إذن حيث إنني لا أرى أي يد مرفوعة في القاعة أو عبر الإنترنت، فسوف أعطي الكلمة الآن إلى سوزان، والتي سوف تستعرض معنا مشكلة برنامج الإشعارات المعتمدة وقسم للأسئلة والأجوبة في ذلك الصدد. سوزان، إليك الكلمة.

سوزان تشالمرز شكرًا سيادة الرئيس. إذن، سوف نتحدث الآن قليلاً حول أحد المحاور. وفقًا لما أوضحه زميلنا تومو سابقًا، فإن الأهداف الاستراتيجية للجنة الاستشارية الحكومية حول موضوع

انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS منتظم في فئتين عموميتين. أولاً، لقد كنا نعمل على تطوير أعمال السياسات في ICANN بخصوص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وفي الوقت الحالي في هذا الصدد، فإننا نشجع عمليات وضع السياسات على المضي قدمًا. لكن ثانيًا، لدينا قسم خاص ببناء القدرات.

ومن ثم، كان قادة الموضوعات المشاركين يعملون أيضًا، وسوف يواصلون العمل من أجل توفير الموارد إلى مندوبي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل بناء القدرات في موضوع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS عمومًا. وإذا ما نظرنا في القسم 4.7، كانت إحدى الأفكار تتمثل في توفير معلومات حول ما هو مشار إليه باسم برامج الإشعارات المعتمدة. فهلا انتقلنا إلى الشريحة التالية.

فهي مألوفة لنا. وسوف ترون أنه يمكن استخدام برامج الإشعارات المعتمدة من أجل التعامل مع أنشطة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS التي تكون خارج نطاق واختصاص عقود ICANN. إذن اليوم، فإننا محظوظون للغاية بمشاركة ممثلين من مؤسسة DotAsia ومن مركز معلومات الشبكة التايوانية TWNIC معنا في هذا الجانب الآخر من [يتعذر تمييز الصوت] من أجل الحديث حول برنامج الإشعارات المعتمدة الخاص بهم. إذن أود أن أحيل الكلمة إليهم. تفضل.

إدمون تشونغ

شكرًا لك، سوزان. إدمون معكم. وقد تحدثت إلى جون-فان وسوف أتناول الأمر أنا أولاً حول أحيل الكلمة مرة أخرى إلى جو-فان. شكرًا لك على الحضور معنا هنا. هذا من الموضوعات العزيزة إلى قلبي. وسوف أتطرق قليلاً إلى التاريخ الخاص بذلك، لكنني أعتقد أنه من الأجزاء الهامة للغاية.

وإذا ما انتقلنا إلى الشريحة التالية، فسوف ترون أن هذا هو الإصدار الخاص بي من نفس عرض الشرائح لكل من تومو وسوزان في تحديد وتعريف أن هناك انتهاكات تجري، أو هناك انتهاكات لنظام أسماء النطاقات DNS تحدث بما يتجاوز اختصاص ICANN. وهذا من الأجزاء الهامة للغاية لأنه يحدث في مكونات مختلفة في الشبكة. وهذا سبب في أن التركيز فقط على اختصاص ICANN وحده ربما لا يكون كافيًا.

إذا ما انتقلنا إلى الشريحة التالية، فسوف يوفر لكم هذا رؤية مختلفة، والتي أعتقد أنها تؤكد مناقشة ديكلان السابقة حول المشهد الأوسع للانتهاكات. وهناك يمكنكم أن تروا في حقيقة الأمر كيفية ذلك، فمؤسسة DotAsia تراه ونحن أيضًا، وهو أن هناك انتهاكات أكبر على المستوى السيبراني، ثم ضمن ذلك، هناك مجموعة أصغر منها نطلق عليها اسم انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وبعد ذلك في جزء أصغر منه توجد في حقيقة الأمر انتهاكات تناسب سجلات نطاقات المستوى الأعلى في التعامل معها. وجزء منها يقع ضمن اختصاص ICANN، وفي حقيقة الأمر، فهو جزءًا منه يتجاوز اختصاص ICANN، بما في ذلك مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وغير ذلك من المشكلات. وذلك هو الجزء الذي أعتقد أنه النظر فيه ملفت وهام وأيضًا، ولا يتوجب أن ينتهي إلى عملية لوضع سياسات في ICANN.

وأعتقد أن أحد الأمثلة العظيمة على ذلك، إذا ما انتقلنا إلى الشريحة التالية، هو عملنا مع نطاق المستوى الأعلى DotKids. لقد بدأ هذا قبل الجولة الماضية، وقد عملنا بوضوح شديد في ذلك الوقت أن نفس السياسات لنطاق DotSex ربما تكون مختلفة عن السياسة الخاصة بالتعامل مع الانتهاك مع نطاق DotKids. ويكمن هنا جانب شيق، ألا وهو هل السجلات—عفوًا، نعيد من جديد قليلاً. يجب عليّ القول بأن السجلات تبدأ مع اختصاص ICANN باعتباره الأساس القاعدي في التعامل مع الانتهاكات، لكننا لا نتوقف هناك. وهناك بعض المواقف التي يجب علينا أن نتجاوزها، كما أن نطاق DotKids مثال رائع على ذلك.

لكنني أود أن أسلط الضوء أيضًا على أننا اليوم وبما أننا أطلقنا نطاق DotKids منذ عامين، كان هناك الكثير من منصات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وتقنياتها التي تم تفعيلها على مدار 15 عامًا مضت وكانت محورية في حقيقة الأمر في السماح لنا بالقيام بالمزيد من الأشياء، والتعامل مع المزيد من الانتهاكات، وحتى في تجميع وإنشاء قوائم مراقبة، وسوف أتناول هذه المسألة. هلا تفضلت بالانتقال إلى الشريحة التالية.

كما قلت لكم، هذه هي رحلتنا التي بدأناها منذ عام 2011. وأنتم لم تدركوا هذا الأمر في ذلك الوقت، فقد عقدنا منتدى حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS والذي ربما كان أول المنتديات التي شارك فيها نطاق DotAsia. وقد قطعنا شوطًا كبيرًا على مدار 15 عامًا.

أما الشريحة الأخيرة فهي حيث أريد أن أتحدث فيه حول برنامج الإشعارات المعتمدة. ففي هذه النقطة على وجه التحديد كما ذكرت لكم، فإننا سوف نتجاوز ونتخطى ماهية المتطلبات التعاقدية، كما أننا بصدد البدء في أسلوب ومنهجية سجل إلى سجل. إذن برنامج الإشعارات المعتمدة، على الأقل البرامج الموضوعة في صيغة رسمية، هي سجلات نطاقات المستوى الأعلى ذات رموز البلدان ccTLD الأخرى، وربما نقوم أيضًا بالترحيب بسجلات gTLD الأخرى أيضًا، لكنني سوف أتناول السبب في أن نطاقات المستوى الأعلى ذات رموز البلدان ccTLD جزء هام من ذلك.

والسبب بالنسبة للسجلات هو أننا نريد الحفاظ على مستوى مماثل من الحساسية تجاه تبلد وتوقف تعليق النطاقات، لأن قدرة السجلات على التصرف فعليًا وبشكل أساسي من أجل وقف وتعليق النطاقات له تأثير أكبر، ونحن نريد حساسيات مشابهة من السجلات المختلفة بحيث تكون لها القدرة على النظر في ذلك وتمريره لنا من أجل ما نطلق عليه اسم التعليق العاجل. وفي هذا الصدد، ما يجري حقيقة، البرنامجين التجريبيين اللذين قمنا ببنائهما الآن مع استخدام TW. وUK. وسجل Nominet هو أن لدينا قناة معتمدة للتواصل.

فهي بسيطة للغاية في حقيقة الأمر. وهي عبارة عن بريد إلكتروني مخصص وله مفاتيح مشتركة، لكي نعرف أن من يقوم بإرسالها لنا أيًا كان هو مصدر معتمد، كما أننا نطالب بنسق محدد من العناية الواجبة، ويمكننا التصرف سريعًا حيال ذلك. هذا ما نقوم به، كما أننا نأمل أن ندعوا من الآن فصاعدًا العديد من نطاقات المستوى الأعلى ذات رموز البلدان ccTLD الأخرى للانضمام إلينا. ويمكنني الإبلاغ عن ذلك قليلاً. وفي الشهور القليلة الماضية، أو في العام الماضي ونحو منه، كنا نجمع هذا كله معًا، وبعد ذلك في الشهور القليلة الماضية، من المفترض أن يكون قيد التشغيل، كما أن هناك نطاقات نتلقى إشعارات من أجلها.

وأحد الأسباب التي وجدناها، وأعتقد أنكم تعلمون بهذا الشيء لكننا نراه في الموقف الفعلي، هو أن المتصيّدين في بعض الأحيان مخصصون من أجل مناطق معينة. فإذا كان التصيّد مخصصًا من أجل تايوان على سبيل المثال، فإن بعض أنظمة المراقبة المستخدمة لدينا لا تلتقطه، لكن من الممكن التقاط ذلك من خلال زملائنا في تايوان، ويمكنهم إرسال الإشعار لنا، وقد كنا قادرين على التعامل مع هذا. وهذا أحد الأسباب وراء اهتمامنا الشديد بالعمل مع مختلف نطاقات المستوى الأعلى ذات رموز البلدان ccTLD، لأنه وبالأساس هذا النوع

من المراقبات أو تلك الأنواع من الأشياء التي يمكننا القيام به على مستوى العالم ربما، هناك أشياء سوف نفتقدها من عمليات التصيّد أو الهجمات الموجهة بشكل كبير إلى مواقع جغرافية محددة.

وبذلك فقد أردت في حقيقة الأمر أن أسلط الضوء على ذلك، وأننا نستكشف الجوانب الأخرى أيضًا، مرة أخرى، بما يتجاوز اختصاص ICANN. نحن على وشك البدء بتعرف ICANN لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، لكننا مهتمون بتوسيع شبكة برنامج الإشعارات المعتمدة من أجل تغطية أنواع أخرى من الانتهاكات أيضًا، وهذا هو المكان الذي ندعوا فيه نطاقات ccTLD الأخرى للعمل معنا، ومن خلال نطاقات ccTLD، ربما للتواصل مع فرق البحث والاستجابة الوطنية أيضًا. وهذا يتيح لنا مرة أخرى من خلال نطاقات ccTLD، الحفاظ على هذه الحساسية في مستوى السجل، ولكن نحاول في الوقت نفسه التعامل مع الانتهاكات بما يتجاوز اختصاص ICANN. وبذلك، هذه هي نهاية عرضي التقديمي، وأعتقد أنني سوف أحيل الكلمة إلى جو-فان مباشرة، أو إذا كانت سوزان تود التعليق.

سوزان تشالمرز شكرًا لك، إدمون. عفوًا، لكن نريد أن نعود خطوة للوراء، وأعذروني، كان من المفترض أن أقوم بذلك قبل العرض التقديمي، لكن لدينا هناك ممثل من سجل يدير نطاق gTLD منضم إلينا بصفته المدير التنفيذي لمركز معلومات الشبكة التايوانية TWNIC، وهو يدير نطاق ccTLD، ومن ثم فقد أردت فقط توضيح هذه المسألة. أعتقد أن هذا مهم للغاية.

جو-فان، دون استباق للعرض التقديمي الخاص بك، لدي سؤال واحد فقط، وربما يمكننا الإجابة عن ذلك لاحقًا. لكن ما يجعل برنامج الإخطار معتمدًا من الممكن أن يكون من المفيد شرحه في مرحلة ما. شكرًا.

يوفان يو شكرًا. أنا جو-فان. مرحباً جميعاً. شكرًا لكم على دعوتنا. أنا سعيد بالاشتراك معكم، من منظور نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد حول ما رأيكم في إطار عمل برنامج إشعارات معتمدة؟ الشريحة التالية من فضلك. نعم.

إذن نعم، ما السبب إذن في أننا بحاجة إلى شبكة برامج إشعار معتمدة؟ نحن نعلم ذلك، أعني انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. أعني [يتعذر تمييز الصوت] أعني في حقيقة الأمر الانطلاق على المستوى العالمي. وبالطبع، وعلى الجانب الآخر، لدينا ما يشبه نمو الطلب العام على أنماط المساءلة. إذن أعتقد أن طريقة الرد التقليدية الآن، لا تكون في الغالب سريعة، كما أنها تواجه التشريعات، أعني أنها تواجه عقبات. إذن هذا هو السبب في أننا بحاجة إلى إطار عمل برامج إشعار معتمدة.

لكنني أعتقد أننا نريد أيضًا إثارة نقطة هامة من منظور نطاقات ccTLD كذاك الذي ترونه من خلال هذه البيانات. في حقيقة الأمر، باعتبارنا نطاق ccTLD، فإننا نتلقى بانتظام الإشعار من حكومتنا حول موقع الويب غير القانوني. إذن هذه هي البيانات، أعني بالنسبة لنا في عام 2025 إلى نهاية شهر سبتمبر/أيلول. إذن بمقدوركم أن تروا من هذه البيانات، فأقل من 1 بالمائة من مواقع الويب غير القانونية، في حقيقة الأمر عبارة عن نطاق TW. إذن يعني ذلك في الاختصاصات القانونية التابعة لنا، أكثر من 99 بالمائة يتجاوز قدرتنا على استيعاب أي إجراءات. إذن هذا هو السبب في أننا نعتقد من منظور نطاق ccTLD، نعتقد أن هذا الأمر هام في الحقيقة. الشريحة التالية من فضلك.

إذن ما المقصود بإطار عمل برامج الإشعار المعتمدة؟ أعتقد أنه بالنسبة لنا، أعتقد أنه عبارة عن إطار عمل من أجل الإجراءات السريعة قائمة على الثقة، وأيضًا على قواعد متفق عليها مسبقًا. والهدف من ذلك بالطبع التعامل مع الانتهاكات، وعلى وجه الخصوص حالات الانتهاك الخطيرة بمزيد من الفاعلية، ومزيد من الكفاءة. ونعتقد أيضًا أن من المهم أن يكون لدينا مبدأ أساسية لتضمين الثقة والشفافية والأصول الإجرائية السليمة. والآن، فإن إطار عمل برامج الإشعار المعتمدة، نتعاون في الوقت الحالي مع السجل ومع أمناء السجلات.

إذن كما هو الحال بالنسبة لنطاق DotAsia، وأيضًا نطاق UK. ونطاق KR. ونطاق gTLD أيضًا في المستوى الأعلى، وأيضًا أمناء السجلات. وبالإضافة إلى انتهاك المحتوى، لكننا مركزون بشكل أساسي على انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وعلى وجه الخصوص التصيُّد. ومن ثم فإننا نستخدم الخطة الاستراتيجية والتشغيلية مع الاتفاقية من أجل التفاوض مع الشركاء، وذلك من أجل تضمين مبدأ مثل الشفافية والأصول الإجرائية السليمة. وأعتقد أن هذا ما نعمل عليه في الوقت الحالي. الشريحة التالية من فضلك.

إذن، يمكنكم أن تروا من خلال هذه الشرائح أنه بدون برامج الإشعارات المعتمدة، إذن فنحن نتلقى المعلومات من حكومتنا وأيضًا من جهات إنفاذ القانون ومجتمع أمن الفضاء الإلكتروني ومن أنفسنا ومن المواطنين أيضًا. وبعد ذلك نتحرى ونقدم التقرير. إذن بالنسبة للسجل/أمين السجل، سوف يتناولون تحريات غيرها مرة أخرى. واستنادًا إلى النتيجة التي يتوصلون إليها، سوف يتخذون عندئذ بعض الإجراءات من أجل الحجب أو التعليق، أعني الطلب. الشريحة التالية من فضلك.

إذن عندما يكون لدينا إطار عمل برامج الإشعار المعتمدة، يمكنكم رؤية ذلك، وبعد أن نتحرى ثم نقدم التقرير إلى السجل/أمناء السجلات، يمكنهم أن يستخدموا مباشرة الخطة الاستراتيجية والتشغيلية المتفق عليها مسبقًا مع الاتفاق معنا ثم اتخاذ إجراءات. ومن ثم لا يتوجب عليهم بذل جهود مكررة في التحريات. الشريحة التالية من فضلك.

إذن الفائدة من وجهة نظرنا بالطبع، تتمثل في أنها تخلق إطار عمل للإسراع بالتحري عن المخاطر، وأيضًا عن الانتهاكات والتعامل مع الانتهاكات. ثانيًا، تقلل من أعباء التحريات لكل من أمناء السجلات والسجلات. ثالثًا، أننا نعتقد أن من المهم للغاية في حقيقة الأمر أيضًا أن نكون أكثر استباقية، لأننا نعلم أن التصيُّد ربما يظل قائمًا لعدة أيام. فإذا كان بإمكاننا الحصول على إجراءات أسرع وأن يكون لدينا تهديد أكثر موثوقية، فيمكننا اتخاذ بعض الإجراءات قبل أن تتفاقم. الشريحة التالية من فضلك.

إذن أود أن أشارككم لمحة من بيانات مركز معلومات الشبكة التايوانية TWNIC لعام 2025. فلدينا حتى الآن—هذا العام، وحتى الآن نتعامل مع 51 نطاق في 2025. أعتقد أننا نتوقع الحصول على المزيد والمزيد من الأرقام لأننا نقوم بإعداد وتأهيل شركائنا فقط في النصف الثاني من هذا العام. ومن ثم فإننا نتوقع المزيد من الأرقام من أجل العام المقبل. إذن فإن نسبة 78 بالمائة عبارة عن تصيُّد مؤكد، ومن ثم يتخذ شركاؤنا بعض الإجراءات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وقت الاستجابة، في الوقت الحالي في المجمل أقل من يومين. وفي المعتاد، يستغرق الأمر يومًا أو يومين. لكننا نعتقد أيضًا أننا قلنا أنه ربما يمكننا الإسراع في العملية عن طريق الأتمتة أيضًا. ومن ثم أعتقد أن هناك شيء آخر جيد وهو، أنه حتى الآن لم نتلقى أي طعون. فالمعنى إذن أن النتيجة ربما تكون جيدة. الشريحة التالية، رجاءً. الشريحة التالية من فضلك. شكرًا.

ومن ثم فإننا نقول، ما التحدي بالنسبة لنا؟ لأن السجل/أمين السجل لديه معايير مختلفة. ومن ثم فإن هذا هو السبب في اعتمادنا على الاتفاق الثنائي. فهو يؤدي إلى مشكلة، أعني أنه يصعِّد إطار العمل. لكنني أعتقد أنه إذا ما واصلنا إلى الخطوة التالية فسنوسع من برامج الإخطار المعتمدة وهذه الشراكة. وبعد ذلك ينتهي بنا المطاف إلى تطوير وإيضاح نموذج غير تنظيمي، وربما نموذج ناجح بالنسبة للتعامل في مجال الصناعة. ونتمنى أن نتسق مع ICANN وأيضًا مع أفضل ممارسات محاربة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. الشريحة التالية.

حسنًا، نعتقد أن إطار عمل برامج الإشعار المعتمدة يمثل خطوة ضرورية للغاية في تنفيذ المسئولية المشتركة لمجتمعات الإنترنت. وهذا هو السبب في أننا نشجع مندوب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا ربما على تحفيز نطاق ccTLD الخاص بكم على دراسة وفهم المزيد وربما أيضًا على الانضمام. فإذا كان لديكم أي سؤال أو اهتمام، فنحن نرحب باتصالكم بنا. شكرًا.

سوزان تشالمرز شكرًا جزيلاً جو-فان وإيدمون على تلك الكلمة الرائعة. والآن نود أن نفتح المجال أمام مندوبي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل معرفة ما إن كانت هناك أي أسئلة. أرى ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، تفضل.

برايان بيكام شكرًا لك، سوزان. شكرًا لك، جو-فان. معكم براين بيكهام من المنظمة العالمية للملكية الفكرية. لدي سؤال حول النقطة الأولى في الشريحة الأخيرة من حيث مسألة المعايير المختلفة ربما بالنسبة لكل من السجلات وأمناء السجلات والتوازن. وأتساءل عم إن كانت هناك أي فائدة في التفكير في إطار عمل قياسي من أجل المساعدة في التعامل مع تلك المسألة، بحيث تكون برامج الإشعارات المعتمدة قادرة على استخدام الفحص الذي قاموا به في سياق واحد على سائر المنظومة بشكل أوسع.

يوفان يو

أجل. شكرًا لكم على هذه الأسئلة الرائعة. إذن أعتقد أنه سوف يكون من المفيد في حقيقة الأمر لو كان لدينا منصة، وعلى وجه الخصوص منصة فنية من أجل إجراء هذا النوع من التفاوض أو تبادل المعلومات. لكنني أعتقد أن الصعوبة في الوقت الحالي تتمثل أولاً في مستوى الوعي لدى هذا المجتمع، في رأيي. وعلى حد علمنا—على الرغم من وجود وعي متزايد، لكن الوعي ما يزال منخفضًا إلى حد ما. إذن كيف يمكن للمجتمع صياغة معايير قياسية لهذا النوع من مشاركة المعلومات وأيضًا اتخاذ الإجراءات، أعتقد أن الامر ما يزال يمثل مشكلة أخرى، نعم.

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً. هل تود الرد على هذا، إدمون؟ نعم، تفضل.

إدمون تشونغ

أجل. أنا إدمون، أود الإضافة سريعًا. الإجابة باختصار هي "نعم" بالطبع. وفي حقيقة الأمر فإن نطاق DotAsia يعمل عن قرب ويتعاون مع نطاق TW. في الصياغة وفي المواد الثبوتية اللازمة، بحيث يمكننا الإسراع بأي نوع من تعليق العمل. كما أننا نعمل مع شركة CleanDNS ومعهد NetBeacon وتلك المؤسسات أيضًا من أجل محاولة التوصل على الأقل إلى معيار واقعي أو معيار للصناعة، ولا يكون معيارًا صارًا في حد ذاته.

نيكولاس كاباليرو

شكرًا لك، إدمون. ولدينا ممثل اليابان فيما بعد.

تومونوري ميياموتو

شكرًا جزيلاً على هذا العرض الرائع. وأود أن أطرح سؤالاً—ربما جميع ما تمت تغطيته في الشريحة الأخيرة، لكن ما الذي تتوقعونه بالنسبة لنا؟ أعني، كيف يمكننا أو يمكن لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو لكل حكومة أن تساعدكم في تنفيذ مشروعكم؟ شكرًا.

إدمون تشونغ إدمون معكم. أنا أشجع نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الخاص بكم على الانضمام إلينا لأننا -وكما ذكرت لكم- نحدد الأولوية في الوقت الحالي مع السجلات أولاً بسبب الحساسية من حيث إشعارات تعطيل العمل التي تكون مناسبة بشكل متناسب لأسماء النطاقات في سجل المستوى الأعلى. وأود من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تشجيع نطاقات ccTLD على الانضمام إلينا في شبكتنا.

يوفان يو نعم، أعتقد أن نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD يؤدي دورًا هامًا في حقيقة الأمر. وأعتقد أنه إذا كان بإمكان ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن يرفع مستوى الوعي، أو أن يشجعهم على الانضمام، فأعتقد أن هذا الأمر سيكون مفيدًا حقًا. شكرًا.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك، ممثل اليابان. فهل هناك أي سؤال، و أي تعليق أو سؤال في الدقائق الخمس الأخيرة التي لدينا قبل أن أحيل الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل بعض الاعتبارات في البيان الختامي؟ ولدينا ممثل كولومبيا.

تياجو دال-تو شكرًا جزيلاً. شكرًا جزيلاً على هذا العرض. وسؤال على وجه التحديد حول ذلك. من الناحية الأساسية، ليس علينا -على المستوى الوطني- إعداد برامج الإشعار المعتمدة الخاصة بنا، بل يمكننا في حقيقة الأمر الانضمام إلى برامج أخرى موجودة بالفعل. فإذا ما كانت هذه هي الحال، فكيف يمكننا الانضمام؟ ما الإجراءات المتبعة في القيام بذلك؟ وحتى العملية الخاصة بقبول تلك الطلبات. شكرًا.

إدمون تشونغ إدمون معكم. إذن في الوقت الحالي، فإننا نقوم بهذا الأمر ثنائيًا لأن كل نطاق ccTLD خاص قد تكون له متطلبات مختلفة قليلاً. لقد نسيت شيئًا واحدًا، علاوة على جانب الإشعارات المتبادلة، فإننا نشارك بيانات أيضًا. ونحن نشارك ذلك بشكل أساسي كل ربع

سنة. ونشارك جميع بيانات تعليق العمل مع نطاق TW. ونتطلع إلى المعاملة بالمثل. لكن بعض الترتيبات قد لا تحتوي على جانب من ذلك.

ومن ثم فإننا في الوقت الحالي، هذا اتفاق على مذكرة تفاهم ثنائية بيننا وبين نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الآخر. ومن حيث ما إن كنتم تريدون أنظمة وما إلى ذلك، كما ذكرت لكم، سوف تكون قناتنا بنفس بساطة بريد إلكتروني معتمد بمفاتيح تبادل. لكن لدينا الأنظمة الخاصة بنا في الخلفية. والأمر بيد نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD في الحصول على أنظمة الدعم الخلفية الخاصة بكم أم لا.

نيكولاس كاباليرو لدي متابعة سريعة للغاية حول ذلك، إدمون. كيف تشاركون البيانات؟ ما النسق المستخدم؟ هل هو CSV، القيم المفصولة بفاصلة؟ هل هو ODF؟ ما هو؟

إدمون تشونغ نعم، هو نسق CSV فقط وهذا هو النطاق المعلق وكود بسيط لإيضاح سبب تعليقه.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً. سوزان، الكلمة لكم.

سوزان تشالمرز شكرًا سيادة الرئيس. فقط مع الدقائق القليلة المتبقية، هلا تابعنا إلى البند الأخير في جدول الأعمال. إذن ربما رأى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أننا قمنا في السابق بتعميم نص دراسة للبيان الختامي من أجل إثارة بعض الأفكار من أجل البيان الختامي لاجتماع دبلن حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وفي هذه اللحظة، ليس لدى القادة المشاركين أي نصيحة يوصون بها. ونحن سعداء للغاية بالنصيحة التي يمكننا تقديمها في براغ والتقدم الذي تم إحرازه في هذا الموضوع من خلال المجتمع منذ ذلك الحين.

ومن ثم فإننا ننظر في متابعة القضايا ذات الأهمية، ولن أقرأها على مسامعكم، لكن بإمكانكم رؤيتها على الشاشة. فإذا كان لدى أي شخص بنود إضافية أو مقترحات لقسم القضايا ذات

الأهمية، فسيكون هذا رائعًا. ونحن نعمل على مسودة نص في الوقت الحالي. والمجال متاح للإدلاء بالتعليقات.

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلاً على ذلك، يا ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. إذن أوضحت سوزان بوضوح أن ما يزال هناك متسع للأسئلة والتعقيبات. فإذا كانت لديكم أية أفكار أخرى، وكما هو المعتاد، فأنا أرحب دائمًا بأي فكرة جيدة. إذن قبل أن نختم جلستنا، هل هناك أي شيء تريدون إضافته؟ لا أرى أي يد مرفوعة على الإنترنت ولا أرى أي يد مرفوعة داخل القاعة الآن، مما يعني أننا متفقون بشكل أساسي.

شكرًا جزيلاً على ذلك. ولسنا بحاجة للإطالة. فما يزال لدينا دقيقتان، لكن لا يتوجب علينا إطالة الجلسة. شكرًا جزيلاً لكم. سوف نخرج الآن في استراحة لتناول القهوة. وفي الواقع نعم، هذه استراحة لشرب القهوة لمدة 30 دقيقة. الرجاء العودة إلى القاعة في تمام الساعة 3:00 مساءً بالتمام. شكرًا جزيلاً.

[نهاية التدوين النصي]